



85% من خسائر السوق خلال تعاملات مارس بالتزامن مع حالة الهلع من فيروس كورونا وانهيارات أسعار النفط

8,6 مليارات دينار خسائر البورصة بالربع الأول

2,3 مليار دينار سيولة البورصة في الربع الأول.. و خسائر السوق الأول 25% والرئيسي 17% والعام 23%
«بيتك» الأكثر استحواداً على السيولة بـ 501 مليون دينار.. يليه سهم البنك الوطني بـ 442 مليوناً

شريف حمدي

انتهت بورصة الكويت تعاملات الربع الأول من العام الحالي محققة خسائر طائلة جراء تداعيات تفشي فيروس كورونا وانهيارات أسعار النفط الذي كبد جميع أسواق المال العالمية خسائر لم تكن في الحسبان. وكانت الخسائر الأكبر على مستوى القيمة السوقية، إذ خسرت البورصة نحو 8,6 مليارات دينار تعادل نحو 28 مليار دولار، إذ استهلت البورصة تعاملات العام والقيمة السوقية عند 36,345 مليار دينار، لكنها بنهاية تعاملات أمس المتزامنة مع نهاية الربع الأول من العام الحالي استقرت القيمة عند 27,754 مليار دينار، وتقدر نسبة الخسائر منذ بداية العام بـ 24%.

وشهدت البورصة أكبر الخسائر السوقية خلال تعاملات شهر مارس الذي تفاقمت خلاله أزمة فيروس كورونا على مستوى العالم، حيث خسرت البورصة قرابة 85% من إجمالي الخسائر في هذا الشهر. وبلغت السيولة المتدفقة للسوق خلال تعاملات الربع الأول 2,3 مليار دينار بمتوسط يومي 42 مليون دينار خلال تعاملات ما مضى من 2020، علماً بأن متوسط السيولة في 2019 كان 17 مليون دينار. هذا، وقد حظي سهم

بنك باعلى سيولة خلال الربع الأول بنحو 501 مليون دينار، تلاه سهم الوطني بـ 442 مليون دينار، تلاه سهم أهلي متحد بسيولة تقدر بـ 263 مليون دينار، تلاه زين بـ 171 مليون دينار، بالإضافة إلى سهم اجيليبي بـ 101 مليون دينار، وبلغ استحواد هذه الأسهم الخمسة على 60% من إجمالي السيولة.

مؤشرات السوق منيت هي الأخرى بخسائر فادحة وذلك على النحو التالي:

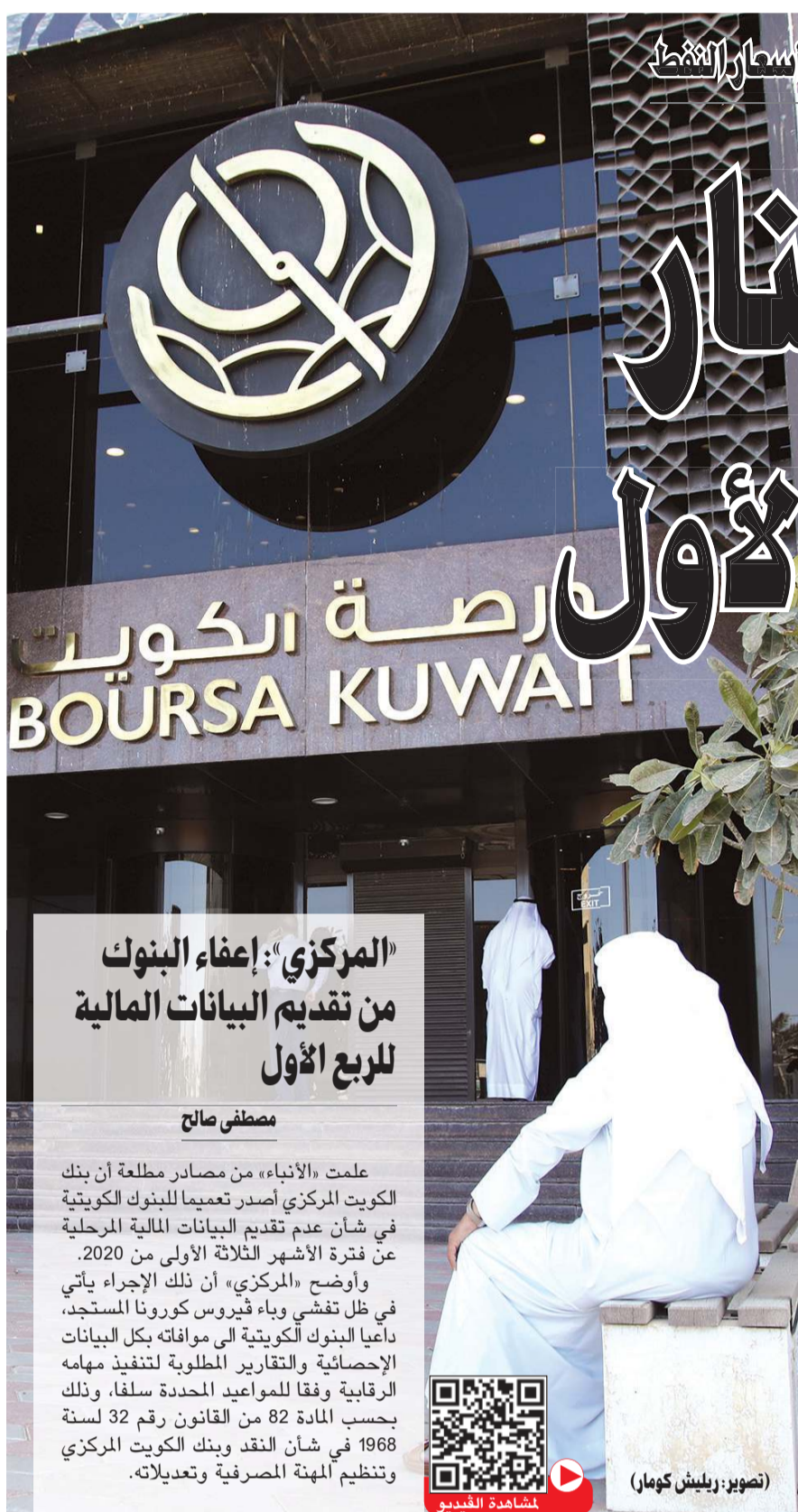
- تراجع مؤشر السوق الأول جراء عمليات بيع كبيرة للأسهم القيادية من قبل مستثمرين محليين وأجانب، وخسر خلال تعاملات الربع الأول 1777 نقطة ليترجع إلى 5198 نقطة من 6975 نقطة.
- خسر مؤشر السوق الرئيسي 827 نقطة تعادل 17% من قيمة المؤشر الذي شهد تعديلاً خلال منتصف فبراير بوضع 50 شركة هي الأكبر ضمن مؤشر جديد أطلق عليه «رئيسي 50»، واستقر مؤشر السوق عند 4083 نقطة تراجعاً من 4910 نقاط مع انطلاق العام.
- تراجع مؤشر السوق العام بأكثر من 1460 نقطة تعادل 23%، واستقر عند 4822 نقطة من 6282 نقطة.

ولعل الإجراءات التي اتخذتها بورصة الكويت

ساهمت بشكل كبير في الحد من انهيار السوق وحماية حقوق المتعاملين والحد من الآثار السلبية التي قد تنعكس على أعمال المستثمرين وأسواق التداول وتقليص عدد الموظفين والإكتفاء فقط بالعدد اللازم لتسيير الأعمال والأنشطة الأساسية وتفعيل نظام التناوب داخل الإدارات الأساسية ولسلامة المتعاملين سيتم إغلاق مبنى الشركة وعدم السماح بدخولهم.

وقامت «البورصة» بتعديل جوهرى على أنظمة التداول «أكستريم» بالتنسيق مع هيئة أسواق المال يتضمن وقف أي سهم عن التداول حال هبوطه 5% فأكتر أو ارتفاعه بما يزيد على 10%، وذلك لمواجهة أي هلع قد يصاحب تراجع الأسهم في ظل الظروف الحالية.

وتم تطبيق فواصل التداول للمؤشرات ففي حال انخفاض السوق بنسبة 10% ستوقف التداول نهائياً، وأن ذلك يعقبه إيقافان للمؤشر، الأول لدى بلوغه 5% لمدة 15 دقيقة، وفي حال بلغ 7% يتم الإيقاف لمدة 30 دقيقة، وفي حال بلغ الانخفاض 10% سيتم وقف التداول نهائياً، ويلغى مزاد الإغلاق أيضاً، وقد لاقى تلك الآلية نجاحاً باهراً في وقف التداول على السوق الأول أكثر من مرة وهو الأمر الذي حافظ على أموال المساهمين.



«المركزي»: إعفاء البنوك من تقديم البيانات المالية للربع الأول

مصطفى صالح

علمت «الانباء» من مصادر مطلعة أن بنك الكويت المركزي أصدر تعميماً للبنوك الكويتية في شأن عدم تقديم البيانات المالية المرحلية عن فترة الأشهر الثلاثة الأولى من 2020. وأوضح «المركزي» أن ذلك الإجراء يأتي في ظل تفشي وباء فيروس كورونا المستجد، داعياً البنوك الكويتية إلى موافاته بكل البيانات الإحصائية والتقارير المطلوبة لتنفيذ مهامه الرقابية وفقاً للمواعيد المحددة سلفاً، وذلك بحسب المادة 82 من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته.



(تصوير: ريليش كومار)

هل تمثل فرصاً للاستثمار.. أم أن القادم أسوأ؟

18 سهماً دون 20 فلساً في بورصة الكويت

شريف حمدي

في ظل الخسائر الفادحة التي منيت بها مؤشرات ومتغيرات البورصة الكويتية بدءاً من تعاملات شهر مارس الماضي والتي اسدل الستار عليها أمس، وذلك على إثر تفشي جائحة كورونا في جميع أرجاء العالم، تراجعت الأسعار لكثير من الأسهم سواء القيادية بالسوق الأول أو المتوسطة والصغيرة بالسوق الرئيسي بشكل حاد. ورغم التحسن النسبي الذي طرأ على أداء السوق في الجلسات الأخيرة، إلا أن مارس رحل مخلفاً وراءه أسهماً بأسعار لم تشهدها البورصة الكويتية منذ نهاية الأزمة المالية قبل 10 سنوات.

في هذا السياق، رصدت «الانباء» 18 سهماً مدرجة بالسوق الرئيسي تراجعت أسعارها أقل من 20 فلساً وحتى 5 فلوس، وذلك وفقاً لإقفال السوق أمس 31 مارس، وهذه الأسهم كما يظهر من الجدول المرفق عبارة عما يلي:

- 5 أسهم أسعارها ما بين 16 و 18 فلساً، وهي تعميم ورمال وسنرجي وبيت الطاقة والمدن.
- 4 أسهم أسعارها تتراوح ما بين 12 و 14 فلساً، وهي كيبيل تلفزيوني والمعدات وبتروغلف وكتتاب.
- 4 أسهم عند 10 فلوس، وهي داتة وأجوان والمدينة، وأن يليها سهمان بـ 9 فلوس وهما المستثمرون ورمية، والمال عند 8 فلوس، وسهمان بـ 5 فلوس هما تمكين وأنيار.
- تبين من خلال رصد «الانباء» أن الشركات المذكورة في الجدول المرفق منيت بخسائر كبيرة خلال تعاملات مارس، وصلت حتى 34% من قيمتها السعريّة قبل بدء الشهر القليل.
- أكثر الشركات المحققة لخسائر سعريّة ضمن القائمة بتروغلف بـ 34%، تلاها سهم المدينة بـ 33%، تلاه سهم المال بـ 32%.
- أقل هذه الشركات خسارة رمية بـ 7%، وأنيار بـ 17% من قيمتهما السوقية.

ومع تدني أسعار بعض الأسهم المدرجة بسوق الكويت المالي، يطرح السؤال التالي نفسه، ألا وهو

اعتباراً من يوم الأحد المقبل

وزارة العدل تبدأ تفعيل نظام التقديم الإلكتروني للمعاملات العقارية

طارق عرابي

أصدرت وزارة العدل قراراً إدارياً سمحت بموجبه بتفعيل نظام التقديم الإلكتروني للمعاملات العقارية اعتباراً من يوم الأحد المقبل الموافق 5 أبريل.

ونص القرار الذي حصلت «الانباء» على نسخة منه، على أن يتم العمل بنظام التقديم الإلكتروني للمعاملات العقارية، بحيث يجوز مالك العقار أو

من ينوب عنه قانوناً التقدم لإجراء المعاملات التالية، وفقاً لعدد من الضوابط التالية:

- 1 - بيع كامل العقار أو نسبة منه.
- 2 - هبة كامل العقار أو نسبة منه.
- 3 - طلب استصدار شهادة أو صاف عقار للأفراد أو المكاتب العقارية أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

واشترط القرار لتقديم المعاملات إلكترونياً أن تتم تعبئة جميع الحقول اللازمة بالموقع المخصص لذلك في بوابة

وزارة العدل الإلكترونية (MOJ.GOV.KW) وإرفاق جميع المستندات المطلوبة والمبينة على موقع الوزارة بصيغة PDF. ونص القرار الصادر من وكيل وزارة العدل عمر الشراوي على ضرورة أن تقوم إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل بمراجعة كل الطلبات المقدمة وفقاً للنظم والقواعد المتبعة لديها، ويخطر مقدم الطلب بأي وسيلة من وسائل التواصل الحديثة بنتيجة الفحص مباشرة.

إعلان تذكيري



لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية

يسر مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي (ش.م.ل.ع) دعوة مساهميه الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية المقرر عقده يوم الأربعاء الموافق 2020/4/8 بفرع البنك التجاري الكويتي الكائن في منطقة الفيحاء - قطعة 5 - شارع الفيحاء - الدور الأول الساعة الواحدة ظهراً، وذلك للنظر في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال إجتماع الجمعية العامة العادية

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقبي حسابات البنك عن البيانات المالية للبنك للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليه.
3. مناقشة البيانات المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليها.
4. تلاوة التقرير الخاص بأية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
5. مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة مجانية عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليها.
6. الموافقة على تجديد تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أو التصرف فيما لا يجاوز 10% من رأس مال البنك وفقاً للضوابط والشروط التي تنص عليها القوانين واللوائح وقرارات وتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في هذا الخصوص، وعلى أن يستمر هذا التفويض سارياً لمدة (18) شهراً اعتباراً من تاريخ صدوره.
7. سماع تقرير التعاملات التي تمت مع أطراف ذات علاقة خلال السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليه، وتفويض مجلس الإدارة بمنح تسهيلات ائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة والتعامل مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة المالية 2020 وفق نظم وسياسات البنك وقانون وتعليمات بنك الكويت المركزي.
8. مناقشة إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بكافة التصرفات القانونية المالية والإدارية خلال السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
9. مناقشة اعتماد توصية مجلس الإدارة بصرف مكافأة للسادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي قدره -/445,000 دينار كويتي (أربعمئة وخمسة وأربعون ألف دينار كويتي فقط) عن المهام المناطة بهم والتي تشمل المشاركة في أعمال واجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وذلك عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
10. تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31، وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهم.
11. تسمية أعضاء مستقلين من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين وفقاً للمادة رقم (29) من النظام الأساسي للبنك.

هذا وفي حالة عدم توافر النصاب القانوني لصحة عقد الاجتماع سيتم عقد إجتماع ثان مؤجل يوم الأربعاء الموافق 2020/4/15 في نفس الزمان والمكان ولذات جدول الأعمال، وتعتبر هذه الدعوة سارية على الإجتماع الثاني الذي يكون صحيحاً أيًا كان عدد الحاضرين.

يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة البنك التجاري الكويتي - المركز الرئيسي فرع مبارك الكبير على العنوان التالي (القبلة - شارع مبارك الكبير - الدور الأرضي) لاستلام بطاقات الدعوة وجدول الأعمال ونسخة عن البيانات المالية عن السنة المنتهية في 2019/12/31 وتوكيلات الحضور خلال أوقات العمل الرسمية.

الشيخ/ أحمد دعيج الصباح - رئيس مجلس الإدارة